تجربة نظام إدارة الدعوى الالكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة ومدى مراعاته لضمانات التقاضي الأساسية

Trying Out the Electronic Case Management System in the UAE and Its Compliance with Fundamental Judicial Guarantees

عبدالله الخطيب[1]،*

Abdulla Al Khatib[1]

[1]قسم القانون الخاص، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة

[1]Department of Private Law, College of Law, United Arab Emirates University, Alain, United Arab Emirates

*الباحث المراسل: aalkhatib@uaeu.ac.ae

***ORCID:** 0000-0003-3952-4277

تاريخ التسليم: (2023/6/4)، تاريخ القبول: (2023/8/31)، تاريخ النشر: (2024/5/1)

DOI: 10.35552/0247.38.5.2190

ملخص

يتناول البحث نظام إدارة الدعوى الالكتروني والتحديات التي تواجهه في تحقيق ضمانات التقاضي الأساسية، وذلك بحسب التشريعات النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومطابقتها مع الممارسات المتبعة من قبل الجهات القضائية في الدولة، وتبرز أهمية هذا البحث في تبيان نتائج حلول نظام القضاء الالكتروني محل نظام القضاء التقليدي، حيث أصبحت جميع الإجراءات من قيد الدعوى، وتقديم المذكرات، وإجراء المحاكمات وإصدار الأحكام والطعن فيها وتنفيذها تتم عن بعد ومن خلال نظام إدارة الدعوى الالكتروني، الأمر الذي أثار التساؤل عن مدى توفيره لضمانات التقاضي الأساسية، وتحديداً مبادئ: المساواة، والمواجهة، والدفاع، والعلانية، وقد اتبع البحث المنهج التحليلي المقارن ببيان النصوص المتعلقة بهذه الضمانات أمام كل من القضاء التقليدي والقضاء الالكتروني، بالإضافة إلى مطابقتها مع الواقع العملي، وذلك من خلال تجربة الباحث الشخصية كمحام وطرف أصيل في الدعاوى التي حضرها وترافع فيها، وقد كشف البحث عن وجود عدد من التحديات العملية التي تعيق تحقيق هذه الضمانات، وانتهى البحث إلى تقديم الحلول والتوصيات المناسبة بشأنها.

الكلمات المفتاحية: إدارة الدعوى، القضاء الالكتروني، التقاضي عن بعد، التقنيات الحديثة، الوسائل الالكترونية

Abstract

This study considers the Electronic Case Management System (ECMS) and the challenges it faces in achieving basic litigation guarantees, according to the legislation of the UAE, and comparing them with the practices followed by the judicial authorities. The importance of the study lies in the fact that electronic justice has replaced the traditional justice system, where all procedures from registering the case, submitting memoranda, conducting trials, issuing judgments, appealing, and implementing them are carried out through it remotely. This raised the question about the extent to which ECMS provides basic litigation guarantees, specifically the principles of equality, confrontation, defense, and publicity. This study utilizes the comparative analytical approach by exploring the relevant legislation in both traditional and electronic justice and comparing them with the practical implementation of the judicial authorities. The study reveals some challenges that hinder these guarantees and, as a result, concluded with the appropriate solutions and recommendations.

Keywords: Case Management, Electronic Justice, Remote Litigation, Modern Technologies, Electronic Means.

مقدمة

يتناول البحث نظام إدارة الدعوى الالكتروني والتحديات التي تواجهه في تحقيق ضمانات التقاضي الأساسية، وذلك بحسب التشريعات النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومطابقتها مع الممارسات المتبعة من قبل الجهات القضائية في الدولة[1].

فقد تطورت المحاكم في دولة الإمارات العربية المتحدة تبعاً لتطور الحكومة،[2] وقد صاحب هذا التطور التقني، تطور تشريعي، ومن أهمها التعديلات التي طرأت على قانون

(1) تعد دولة الإمارات العربية المتحدة دولة فدرالية، تتكون من عدة إمارات ذاتية الحكم، وتوجد بها أربع جهات قضائية، هي القضاء الاتحادي وقضاء أبوظبي وقضاء دبي وقضاء رأس الخيمة، ويتكون كل قضاء من محاكم ابتدائية ومحاكم استئناف، ومحكمة نقض واحدة ترتقي قمة الهرم القضائي.

(2) أعلن عن التحول إلى حكومة الكترونية (e-government) في 2001م، ثم إلى حكومة ذكية (smart government) بحيث تصل خدماتها للأفراد عن طريق الهاتف الذكي في 2013م.

الإجراءات المدنية في فترة وجيزة، [1] وقد ظهرت الحاجة ملحة إلى مواكبة القضاء لهذا التطور التقني لتفادي المعوقات التي أصبحت تثقل كاهل المتقاضين وتفقد الثقة في النظام القضائي[2].

فقد شرعت المحاكم الاتحادية والمحلية في الانتقال إلى نموذج المحاكم الالكترونية منذ 2001م، [3] حيث قامت المحاكم بإنشاء مواقع لها على شبكة الانترنت، وأصبحت الدعاوى والأحكام تكتب من خلال الحاسوب، ويحتفظ بنسخها الكترونياً، على أنه اقتصر الأمر في بدايته على التعريف بخدمات المحاكم، أما الخدمات الفعلية فكانت لا تزال تتطلب من المراجعين التقديم لها من خلال الحضور الشخصي إلى مبنى المحاكم.

وفي 2012 أصبحت الخدمات تقدم عن بعد عن طريق الانترنت، من خلال تطبيق نظام "الملف الالكتروني"، [4] فأصبحت الدعوى تقيد الكترونياً، والمستندات والوثائق تحمّل مباشرة

(1) صدرت أهم هذه التعديلات في الأعوام: 2006، و2010، و2014، و2018، حتى إلغائه وصدور قانون جديد في 2022.

(2) وتعزى أهم أسباب هذه المعوقات إلى: قلة عدد الموظفين؛ وجود الكثير من الدعاوى الكيدية؛ بالإضافة إلى الشطط في الخصومة واللدد من قبل المتخاصمين وخاصة المحامين ممن يستغلون معرفتهم في المحكمة بالطلبات بداع ودون داع؛ إما لزيادة أتعابهم أو لمشاكسة الخصم وإجهاده، أنظر Freeman, E. (2005). Cyber Courts and the Future of Justice, *Information Systems Security*, p5.

(3) موقع صحيفة البيان، https://www.albayan.ae/economy/2001-10-30-1.1144867 (آخر ولوج 2023/8/5)؛ تجدر الإشارة إلى أن هناك خلافاً حول مدلول كلمة "الالكترونية" حال ربطها بالقضاء، حيث يرى بعض من الفقه بأن المحكمة الالكترونية أو القضاء الالكتروني يقصد به حلول الآلة والوسائط الالكترونية محل القاضي، بينما يقصد بالكترونية القضاء استخدام الوسائط الالكترونية في تسهيل إجراءات التقاضي، محمود، سيد أحمد. (2022). نحو الكترونية القضاء المدني الإماراتي، مكتبة المستقبل، الشارقة، ص7؛ في حين يرى جانب آخر من الفقه أن المحكمة الإلكترونية هي التي يتم خلالها الاستغناء بشكل كامل عن النظام الورقي وعن الحضور الشخصي أمام المحكمة، أما إن كان بشكل جزئي فهو "التقاضي بوسائل الكترونية"، هندي، أحمد. (2014). التقاضي الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص15، ونرى أن سبب الاختلاف يكمن في النموذج الذي ينظر إليه الفقيه ومدى نضج المحكمة في استخدام التقنية، ونظراً لتميز التقنية بالتطور السريع، فإنه بطبيعة الحال لا يمكن أن تكون المحكمة الالكترونية في عام 2006، حينما أطلقت في دولة الإمارات، هي ذاتها المحكمة الالكترونية الآن في عام 2023، لهذا فإن تعريف المحكمة الالكترونية سيظل يتغير بحسب النموذج المطبق، عليه ومنعاً لإثارة أي لبس لدى القارئ فإن هذه الدراسة لن تستخدم مصطلح " المحكمة الالكترونية"، وذلك لعدم دقته، ذلك أن كلمة "المحكمة" تشير بصورة رئيسة إلى المبنى ومدى تجهيزه بالوسائل الالكترونية، في حين يخرج القضاة والموظفين من مدلوله، وإنما سنعتمد مصطلح "القضاء الالكتروني" للإشارة إلى مرفق القضاء سواء كان المبنى المادي أو الإجراءات أو الموارد البشرية أو الفنية، وللمزيد حول التعاريف المختلفة للمحكمة الالكترونية وانتقاداتها أنظر محمود، أشرف جودة محمد. (2020). المحاكم الاليكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، عدد 35، ج3، ص28 وما بعدها.

(4) بدأ تطبيق الملف الالكتروني في محكمة استئناف دبي في 2012؛ وكالة أنباء الإمارات (وام): "محاكم دبي تعتمد الملف الالكتروني لإدارة جلسات محكمة الاستئناف: الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط"، 2012/10/29.

في النظام، مما وفر الوقت والجهد،[1] واستبدل الأرشيف الرقمي الذي يتسع لجميع المعلومات ويشغل حيزاً مكانياً بسيطاً بالأرشيف الورقي غير العملي،[2] ولكن ظلت المرافعات وإجراءات التقاضي تتم حضورياً وفي مواجهة الخصوم مباشرة.

أما أولى مبادرات عقد الجلسات عن بعد فقد بدأت مع جلسات إشهاد الزواج،[3] وكذلك جلسات مكاتب إدارة الدعوى،[4] ثم مع بدء أزمة جائحة كورونا في بداية 2020، ظهرت الحاجة ملحة لتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي والتحول الالكتروني الكامل، ولأول مرة أصبحت جلسات التقاضي تعقد عن بعد،[5] وقد ساعد على هذا وجود أساس تشريعي قوي، من أهمها قانون الإجراءات المدنية الاتحادي،[6] وقرار وزير العدل رقم 260 لسنة 2019 في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الالكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية (اختصاراً: دليل التقاضي عن بعد)، وغيرها من القوانين والقرارات. [7]

ولإدارة هكذا قضاء، قامت المحاكم باستخدام برامج يطلق عليها "نظام إدارة الدعوى الالكتروني"،[8] وهو برنامج الكتروني يعد منظومة متكاملة تخول المتقاضين عبر وسائل التقنية الحديثة من الاستفادة من مرفق القضاء، تبدأ من رفع الدعوى الكترونياً، إلى تقديم المستندات،

---

(1) Tolson, S. & Mahmud, S. (9/10/2013). *The Paperless Trial*, www.fenwickelliott.com, (last accessed 18/5/2023).

(2) عبدالله، جمال. (8-2018/11/9). محاضرة في موضوع المحكمة الالكترونية، المؤتمر الدولي الثالث حول "التحول الرقمي والمعرفة القانونية"، الجامعة اللبنانية، بيروت، ص1؛ للمزيد حول مميزات المحكمة الالكترونية أنظر محمود، أشرف، مرجع سابق، ص44؛ منديل، أسعد فاضل. (2014). التقاضي عن بعد: دراسة قانونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج7، عدد21، ص107.

(3) اقرأ خبر "نائب رئيس الدولة يشهد أول عقد قران في مركز "خدمات 1"، حيث شهد سمو الشيخ محمد بن راشد عقد زواج تم عن بعد بواسطة جهاز روبوت يربط بين مأذون موجود في قاعة المحكمة فيما العروسان والشهود في مكان آخر، صحيفة الإمارات اليوم، المصدر: محمد فودة ووام، دبي، تاريخ 2017/9/10م.

(4) مقال: "بدء جلسات التقاضي عن بُعد في محاكم أبوظبي والعين"، أبوظبي – البيان التاريخ 29 :أبريل 2019.

(5) راجع أيضاً Almarzouqi, M., Shoukri, & A. (2017). *Introducing smart e-Trial into the UAE Judicial System*, www.altamimi.com (last accessed 18/5/2023)؛ ويطلق على هذا النظام كذلك بنظام المحكمة عن طريق الانترنت Cyber court.

(6) تضمن قانون الإجراءات المدنية منذ تعديله في 2017 مواداً تتعلق بالقضاء الالكتروني.

(7) قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية رقم 35 لسنة 2022، وقانون السلطة القضائية الاتحادية رقم 32 لسنة 2022 والتي تنص في المادة (4) منه: "ويجوز للمحاكم الاتحادية عقد جلساتها عن بعد من خلال استخدام وسائل الاتصال التقنية الحديثة"، ومؤخراً قرار مجلس الوزراء رقم 36 لسنة 2021 بشأن استخدام تقنيات التعاملات الرقمية في المعاملات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية.

(8) Electronic Case Management System، وقد أسس المشرع لتطبيق هذا النظام بإيراد مواد في الباب الثالث من قانون الإجراءات المدنية الاتحادي تحت مسمى "استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية"، فيما ورد في قرار وزير العدل رقم 260 لسنة 2019 بمسمى "تنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الالكترونية والاتصال عن بعد".

وحضور الجلسات عن بعد، وإصدار الأحكام والطعن فيها، وحتى تنفيذها،[1] ويتناول البحث مدى مراعاة هذه البرامج لضمانات التقاضي الأساسية.

أهمية البحث

على الرغم من سبق الكتابة في موضوع القضاء الالكتروني، إلا أنه موضوع متجدد، كون القضاء يعد من أهم مرتكزات دولة الحق والقانون، وربطه بالتقنية مسألة في غاية الأهمية، إذ تتطور التقنية بشكل مضطرد، لهذا فإن الكتابة فيه أمر مطلوب وبشكل مستمر؛ حتى تواكب الدراسات آخر هذه المستجدات، ويحاول هذا البحث أن يبين أوجه القصور في نظام إدارة الدعوى الالكتروني ويقدم الحلول وذلك من الناحية العملية حتى تنتبه إليها الجهات القضائية في دولة الإمارات وتعالجها.

إشكالية البحث

لما كانت سهولة الوصول إلى القضاء وجودة أحكامه من مقومات الأمن القضائي،[2] فإنه من المهم أن نتساءل عما إذا كان النظام القضائي الالكتروني الإماراتي لا يزال يوفر ملاذاً آمناً للمتقاضين ويحقق العدالة المنشودة، فعلى الرغم من شمولية نظام إدارة الدعوى الالكتروني ووجود أساس تشريعي له، إلا أن الواقع قد لا يطابق المأمول، فلا يكفي التنظير، بل يتوجب النظر إلى الواقع العملي وما أفرزته التجربة العملية لاستخدام هذا النظام، وحيث إنه قد مضى على دخول هذا النظام أكثر من عامين (منذ 2020) فقد آن الأوان لوضعه تحت مجهر التحليل والنقد، والتأكد من مدى مراعاته لبعض ضمانات التقاضي الأساسية، وتحديداً مبادئ: المساواة، والمواجهة، وحق الدفاع، والعلانية، وتتمحور إشكالية البحث في الإجابة على السؤال التالي: هل راعى نظام إدارة الدعوى الالكتروني بتطبيقاته الحالية ضمانات التقاضي الأساسية؟ وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بضمانات التقاضي الأساسية في النظام القضائي الالكتروني؟

---

(1) وتشمل هذه العملية القدرة على التحقق من صحة عملية رفع الدعوى لضمان دقة البيانات وصحتها والتحقق من المستندات المرسلة، كما قد تتضمن عدة مراحل من بداية إرسال/ إصدار إشعارات/ إيصالات إلى الأطراف عند دفع رسوم تسجيل الدعوى، وتندرج ضمن نظام العدالة الذكية حيث تستند إلى الويب وتستفيد من أنظمة إدارة المحتوى وتقنية النموذج الالكتروني الديناميكي، وهو يوفر للمحامين والمستخدمين في المحاكم نقطة وصول واحدة لقيد وإدارة ملفات القضايا، يكون بإمكان المستخدمين للنظام إدخال المعلومات مباشرة في النماذج الالكترونية والتي يمكن بعد ذلك استخدامها في التعبئة التلقائية لمستندات المحكمة الأخرى، نجيب الحمادي. (2023/2/23). نظام إدارة الدعوى الالكتروني، عرض بوربوينت، في ملتقى شركاء العدالة الدولي الثالث: القضاء والمحاماة: التحول الرقمي وإدارة الدعوى والتقاضي عن بعد، أكاديمية العدالة، دائرة القضاء، أبوظبي.

(2) سالم، هانم أحمد محمود. (2022). المقومات الدستورية لتحقيق الأمن القضائي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، عدد 39، ص2861؛ أنظر كذلك بعضاً من صعوبات التقاضي، أمقران، بوبشير محند. (2013). إجراءات للتقاضي أو إجراءات لعرقلة التقاضي Revue Algerienne des Sciences Juridiques et Politiques، مج50، عدد2، 39-58.

– ما التحديات التي تواجه هذه الضمانات؟

– ما الحلول المقترحة لمواجهة هذه التحديات؟

الدراسات السابقة

بالرغم من حداثة موضوع القضاء الالكتروني نسبياً، إلا أنه موضوع الساعة، وانبرى له العديد من الباحثين بالدراسة، ومعظم هذه الدراسات تتناول الموضوع من ناحية عامة أو نظرية، فضلاً على أن القضاء الالكتروني يتضمن مواضيع متعددة كالإطار التشريعي الناظم له، أو مقوماته من الموارد البشرية أو الفنية، ولم نجد دراسة تتناول الآلية المستخدمة في تطبيقه وهي المنصة الالكترونية المسماة "نظام إدارة الدعوى الالكترونية"، وتالياً إشارة إلى أهم هذه الدراسات:

1. بحث منشور باللغة الإنجليزية للأستاذ الدكتور مصطفى المتولي قنديل بعنوان "ضمانات استخدام تقنيات الاتصال في التقاضي أمام المحاكم المدنية بدولة الإمارات وامتثالها للمعايير الدولية"، (2022)، حيث تناول مدى توفر الضمانات الأساسية للتقاضي في المحاكمة عن بعد، وانتهى إلى أن التقاضي عن بعد مشروع في النظام القضائي الإماراتي، وأن المشرع أحاطه بضمانات التقاضي الأساسية.

2. دراسة للأستاذ الدكتور سيد أحمد محمود بعنوان "نحو الكترونية القضاء المدني الإماراتي" (2022)، حيث يتناول فيه نظام الكترونية القضاء في دولة الإمارات، وأنه نظام يقوم على الاستعانة بالوسائط الالكترونية لمعاونة القاضي في عملية التقاضي، وأشار إلى بعض متطلبات الاستعانة بهذه الوسائط، والعراقيل التي يمكن أن تعتري الدعوى الالكترونية واقترح بعض الحلول لها. وذلك بحسب قانون الإجراءات المدنية رقم 10 لسنة 2014، أي قبل صدور التعديلات الكثيرة التي طرأت على قانون الإجراءات المدنية.

3. بحث للقاضي الدكتور محمد عصام الترساوي بعنوان "تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية" (2013)، ويتناول فيه موضوع تطبيق التقاضي الالكتروني في مصر، في إطار تحقيق عدالة ناجزة متطورة، وصولاً إلى وضع تصور لنظام إجرائي قضائي الكتروني في جمهورية مصر العربية.

ويتميز بحثنا عما سبق من كونه سيركز على جانب واحد من جوانب القضاء الالكتروني وهو نظام (أي منصة) إدارة الدعوى الالكتروني وليس موضوع التقاضي الالكتروني بشكل عام، وتحديداً تلك المستخدمة من قبل الجهات القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما وإنه ليس بحثاً نظرياً بحتاً، وإنما يتمحور حول عرض تجارب عملية لمدى مطابقة الواقع مع المأمول.

منهج البحث وتقسيمه

سوف يتبع البحث المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل النصوص المتعلقة بالموضوع في كل من نظامي القضاء التقليدي والقضاء الالكتروني للمقارنة بينهما، ومدى امتثالهما للمعايير العالمية وتحديداً المبادئ التوجيهية لعقد الجلسات عبر الفيديوكونفرنس في الإجراءات القضائية الصادرة من المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة [1].

وسيقسم البحث على النحو الآتي: سيعنى المطلب الأول ببيان مبدأ المساواة والتحديات التي تواجهه، والثاني للتحديات التي تعيق مبدأ المواجهة، والثالث للتحديات التي تواجه مبدأ حق الدفاع، والرابع للتحديات التي تواجه مبدأ العلانية، ثم خاتمة للبحث بأهم النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: مبدأ المساواة والتحديات التي تواجهه

سنحدد من خلال هذا المطلب المقصود بمبدأ المساواة في كل من نظامي القضاء التقليدي والقضاء الالكتروني في الفرع الأول، في حين سنستعرض التحديات التي تواجه هذا المبدأ في القضاء الالكتروني في الفرع الثاني.

الفرع الأول: المقصود بمبدأ المساواة في القضاء التقليدي والقضاء الالكتروني

تعد المساواة من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام القضائي فمن خلاله تتحقق ثقة الناس في القضاء،[2] ويقصد به أن يمنح الأطراف في الخصومة الفرصة ذاتها للدفاع، وألا يعاملوا معاملة متباينة لأي سبب كان،[3] ويجد هذا المبدأ أصله من الشريعة الإسلامية،[4] بدليل قوله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم"،[5] وحديث الرسول – صلى الله عليه وسلم -: "يا أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ... إلا بالتقوى"،[6] وكذلك رسالة عمر بن الخطاب الخالدة إلى قاضيه أبي موسى الأشعري: "آس بين الناس بوجهك وعدلك

(1) European Commission for The Efficiency of Justice, Guidelines on Videoconferencing in Judicial Proceedings, (June, 2021).

(2) صاوي، أحمد. (2000). الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 42؛ سعد، إبراهيم نجيب (بدون سنة نشر). القانون القضائي الخاص، ج1، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص234.

(3) قنديل، مصطفى المتولي. (2018). الوجيز في القضاء والتقاضي، مكتبة الجامعة، الشارقة، ط4، ص34.

(4) مبروك، عاشور. (1999). النظرية العامة لقانون القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب الأول، جامعة الإمارات، ط2، ص78؛ القضاه، مفلح عواد. (2004). أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي، دار الثقافة، عمان، ص42.

(5) الحجرات: آية 13.

(6) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، عن جابر بن عبدالله، الرقم 2600.

ومجلسك، حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك"،[1] لهذا جاء التأكيد عليه كذلك في كل من الدستور الاتحادي والقانون[2].

وبالنسبة للقضاء الالكتروني فإن المساواة مبدأ لا يمكن تجاهله، فالتحول إلى القضاء الالكتروني لا يعني فقدان المتقاضين لحقوقهم التي كانوا يتمتعون بها حال القضاء التقليدي، كل ما في الأمر أن المتقاضين في القضاء الالكتروني سيباشرون إجراءات الدعوى من خلال وسائل التقنية الحديثة،[3] ومن ثم ما كان لضمانات التقاضي الأساسية أن تتأثر بهذا التطور والتحول، وتتحقق المساواة في القضاء الالكتروني حينما يتوفر للمتقاضين موقع موحد للولوج إليه لتقديم طلباتهم ودفاعهم،[4] وقد أكد البند (34) من المبادئ التوجيهية للمفوضية الأوروبية على وجوب أن يتم عقد جلسات التقاضي عن بعد على أسس من العدالة والفاعلية والسرعة والتعاون والمحافظة على أمن وخصوصية بيانات المتقاضين [5].

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه مبدأ المساواة في القضاء الالكتروني

يكاد يتوفر إجماع في الفقه على أن استخدام التقنية سيضمن تحقيق المساواة؛ كونه نظام يقوم على الآلة دوناً عن البشر، فالآلة عملية ومحايدة،[6] ولا تحمل مشاعر أو رغبات شخصية، ومن ثم فإنه سيمنع المحاباة أو المحسوبية،[7] وعلى إهمال الموظفين أو انحرافهم أو تواطئهم مع الخصوم لتعطيل الإجراءات أو تضييع الأوراق،[8] ذلك أن المستندات ستقدم من خلال نظام موحد يمكن إثباتها من خلال السجل الالكتروني، وعلى الرغم من وجاهة هذا الرأي إلا أنه ليس

---

(1) المبرد، محمد بن يزيد. (1997). الكامل في اللغة والأدب، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، ص15.

(2) جاءت المادة (14) من الدستور الاتحادي بعنوان "دعامات المجتمع" وتنص على: "المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم"، وكذلك المادة 25: "جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي"؛ كما وتنص المادة (23) من قانون السلطة القضائية الاتحادية: "التقاضي حق مصون ومكفول للجميع، ولكل شخص الحق في أن يعامل معاملة عادلة في الإجراءات القضائية، كما أن المتقاضين متساوون أمام القضاء دون تمييز".

(3) الرمامنة، إبراهيم. (2023). النظام القانوني الأردني لاستخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 37(4)، ص681.

(4) خليل، حسين إبراهيم، وعواض، يوسف سيد. (2021). التقاضي عبر الوسائل الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر والقانون، المنصورة، ص145.

(5) Conduct the remote hearing should be based on the principles of fairness, efficiency, expedience of proceedings, co-operation, security and legality of personal data processing. see European Commission for The Efficiency of Justice: Guidelines on videoconferencing in judicial proceedings, Council of Europe, p 17 (June 2021).

(6) محمد، زيدان. (2021). التقاضي الالكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة: جائحة كورونا أنموذجاً، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج58، عدد2، ص281.

(7) محمود، أشرف، مرجع سابق، ص52.

(8) المرجع السابق، ص51.

صحيحاً على إطلاقه، فالمساواة لا يمكن اختزالها في تمكين تقديم المستندات فقط، بل إنها تقوض حينما يعجز المتقاضي من استخدام النظام، وذلك لعدة أسباب:

السبب الأول: عدم توفر الأجهزة اللازمة أو الإمكانات المادية أو شبكة الانترنت للوصول إلى القضاء الالكتروني،[1] سواء كان هذا العجز راجعاً إلى ملاءة المتقاضي المادية أو بسبب جودة البنية التحتية للدولة وتحديداً ضعف شبكة الانترنت في المناطق النائية، فحتى يحقق نظام القضاء الالكتروني هدفه؛ لابد له من بنية تحتية وأساس قوي من التقنية بحيث توفر الخدمات ذاتها في القضاء التقليدي،[2] لهذا أوجبت المبادئ التوجيهية للمفوضية الأوروبية على المحاكم تحديد مدى مناسبة إجراء جلسات التقاضي عن بعد [3].

السبب الثاني: إن استخدام الأجهزة الالكترونية لا يخلو من التعقيدات، وقد كشف الواقع العملي أن تحديث البرامج، أو مجرد تنزيل برنامج معين قد يؤثر أحياناً على عمل وتشغيل البرامج الأخرى،[4] بل وتصل إلى تعطيل بعضها، لهذا لا نستغرب من عدم تمكن المتقاضين من الولوج إلى موقع المحكمة أو حضور جلسات التقاضي عن بعد بسبب تعطل بعض البرامج جراء تلك التحديثات.

السبب الثالث: إن بعض المستخدمين يتصفحون الانترنت من خلال شبكات الواي فاي العامة (Wi-Fi)، مثل شبكات المؤسسات التعليمية والجهات الحكومية، وهذه الشبكات غالباً ما تكون لديها خصائص حماية إضافية تمنع المستخدمين من الولوج إلى مواقع معينة وقد يكون من ضمنها موقع المحكمة،[5] فما الحل في تلك الحالة؟ سيتوجب على المتقاضي أن يستخدم وسائل أخرى لحضور جلسات التقاضي عن بعد، مثل الهاتف الذكي ومن خلال باقة بيانات الانترنت

(1) ماهر، بديار، ونذيرة، كيلاني. (2021). عوائق نظام التقاضي الالكتروني، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، ص43؛ محمد، زيدان، مرجع سابق، ص270.

(2) للاطلاع على أهم هذه المتطلبات الفنية، أنظر منديل، مرجع سابق، ص104؛ ليلى، عصماني. (2016). نظام التقاضي الالكتروني: آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، مج11، عدد1، ص219.

(3) ينص البند 1: Decision to hold a remote hearing: 1) State should ensure that the legal framework provides the court with sufficient grounds to decide whether a remote hearing can or should be held in a particular case. 2) Based on the legal framework provided by the State, the court should determine whether holding a remote hearing is reasonable and appropriate under the specific circumstances of the case and reason its decision.

(4) Lee, Jay, *Compatibility issues can rise with operating system upgrades*, Aug 4, 2017, www.houstonchronicle.com (last accessed 1/5/2023).

(5) How Does a Network Block Sites on the Web? https://www.spamtitan.com/network-block-sites (last accessed 18/5/2023)

ويرجع السبب إلى منع الموظفين من الانشغال بغير العمل، أو الطلبة من الانشغال والدخول إلى مواقع التعارف والترفيه، ولعل أهم سبب هو حماية الشبكة من البرامج الضارة malware، وبرامج الفدية ransomware، وبرامج التصيد phishing.

للهاتف، فهل كل مستخدم يدرك هذه المعلومات التقنية؟ وإن كان يدركها، فهل يملك باقة بيانات كافية؟

وقد أدرك المشرع ظهور هذه التحديات، لهذا أجاز للخصوم طلب عقد جلسات المحاكمة حضورياً، حيث تجيز المادة (333) من قانون الإجراءات المدنية الاتحادي وكذلك المادة (2/8) من دليل التقاضي عن بعد لأي من أطراف الدعوى وفي أي دور من أدوار المحاكمة، أن يطلب إجراء المحاكمة بالحضور الشخصي، ومن ناحية أخرى وفرت الجهات القضائية في الدولة مراكز خارجية معتمدة من قبلها من القطاع الخاص لخدمة العملاء، تقوم لقاء رسوم رمزية بتقديم الخدمات القضائية الالكترونية لهم، من أهمها قيد الدعاوى الكترونياً [1].

وتجدر الإشارة إلى أن المفوضية الأوروبية توجه المحاكم إلى أن تحدد موعداً للخصوم لتجربة نظام التقاضي عن بعد وذلك بغرض الوقوف على مدى جاهزيتهم لاستخدامه،[2] وقد طبقت دائرة القضاء في أبوظبي هذا التوجيه، حيث أتاحت للمتقاضين تجربة كفاءة أجهزتهم والتأكد من توفر الإعدادات المطلوبة قبل الدخول للجلسات، وذلك من خلال جلسة تجريبية[3] يتمكن فيها المتقاضي بنفسه وفي الوقت الذي يناسبه ودون حاجة حتى إلى حضور ممثل من الدائرة، أن يجرب النظام ويستخدم جميع الأدوات المتوفرة في واجهته حتى يألفه، فلا يتعرض لأي مفاجآت أو إحراج أثناء الجلسة الفعلية.

وإذ نستحسن هذا الإجراء فإننا نوصي الجهات القضائية الأخرى بأن تحذو حذو قضاء أبوظبي بتوفير منصة أو عالم افتراضي يخول الأطراف حضور جلسات افتراضية قبل حضور الجلسة الحقيقية، وذلك حتى يتمكنوا من تجربة النظام وتعريف أنفسهم بأدواته.

كما ونضيف اقتراحاً ثانياً، يتمثل في ضرورة تجهيز قاعات بتقنيات الاتصال عن بعد سواء كانت في مبنى المحكمة أو في أماكن استراتيجية من المدينة (كمجالس الأحياء السكنية ومراكز التسوق)، [4] وذلك تحت إشراف موظف تقني تابع للمحكمة، بحيث تُمكّن من حضور جلسات التقاضي عن بعد لمن لا تتوفر لديه الإمكانات المطلوبة أو يجهل كيفية استخدام نظام التقاضي عن بعد، وأخيراً وفي سبيل تمكين الجمهور من ولوج نظام القضاء الالكتروني وحتى لا تكون الملاءة المالية عائقاً أمامهم، فإننا نقترح أن تتعاون الجهات القضائية مع مزودي خدمات

---

(1) في قضاء دبي تم اعتماد مراكز تسمى "العضيد"، والتي تقدم خدمات رفع الدعاوى والاستفسار عنها ومتابعتها وخدمات الكاتب العدل وغيرها، أما في قضاء أبوظبي فتم اعتماد مراكز "إنجاز"، وهي الأخرى تقدم خدمات رفع الدعاوى والاستعلام عنها وطباعة المذكرات وغيرها من الخدمات القضائية، https://enjaz.abudhabi.

(2) if possible and required, the court should schedule a test videoconferencing session prior to the remote hearing to allow guidance to be given on how the remote hearing will be conducted, the technology to be used, and any other relevant issues.

(3) تستخدم دائرة القضاء في أبوظبي نظام سيسكو ويبيكس (Cisco Webex).

(4) تجدر الإشارة إلى وجود تجربة متميزة لمحاكم دبي حيث وفرت مراكز لتقديم خدماتها خارج مبنى المحكمة، كمركز البرشاء للخدمات الحكومية في منطقة البرشاء بدبي.

الاتصال لتوفير باقات بيانات انترنت خاصة وبأسعار رمزية بحيث تسمح من خلالها باستخدام الانترنت لتمكينهم من الولوج إلى نظام إدارة الدعوى الالكتروني.

المطلب الثاني: مبدأ حق المواجهة والتحديات التي تواجهه

يعد حق المواجهة من ضمانات التقاضي الأساسية، ويقصد به تمكين الخصم من الاطلاع على المطالبات المقدمة ضده سواء الشفوية أو المكتوبة وما يصحبها من أدلة كشهادات الشهود أو المستندات المكتوبة،[(1)] وذلك لتمكينه من ممارسة حق آخر من مبادئ التقاضي الأساسية وهو حق الدفاع، ولضمان حق المواجهة يتعين مراعاة مسألتين: أولاً: أن يتم إعلام الشخص بالطلبات الموجهة ضده،[(2)] فحتى يتمكن الخصم من الدفاع عن حقوقه لابد له من أن يعلم وفي وقت مناسب بجميع الطلبات الموجهة ضده، وأداة العلم الإعلان،[(3)] ثانياً: منع تقديم طلبات جديدة في غيبة الخصم،[(4)] وتالياً تفصيل هاتين المسألتين في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: الإعلان كتطبيق لمبدأ المواجهة

سنتطرق في هذا الفرع أولاً إلى بيان المقصود بالإعلان في كل من نظامي القضاء التقليدي والقضاء الالكتروني، ثم سنبين في (ثانياً) التحديات التي تواجه الإعلان في القضاء الالكتروني.

أولاً: المقصود بالإعلان في القضاء التقليدي وفي القضاء الالكتروني

يعد الإعلان الوسيلة الرسمية التي قررها القانون في تبليغ الخصوم بواقعة معينة في الدعوى القضائية حتى يمكنه من الدفاع وتحقيق مبدأ المواجهة،[(5)] والإعلان لا يكون إلا بيد محضر أو شركة مخولة بذلك أو أي طريقة معتمدة من قبل المشرع،[(6)] ولما كان الإعلان عملاً

(1) خليل، حسين، مرجع سابق، ص149؛ خليل، أحمد. (2022). الوجيز في قانون الإجراءات المدنية، جامعة الإمارات، ص18؛ قنديل، مرجع سابق، ص66.

(2) وردت أحكام الإعلان في قانون الإجراءات المدنية الاتحادي في المواد: 6 -11؛ وفي وجوب إعلان الخصوم أنظر من القضاء، المحكمة الإتحادية العليا: الطعن رقم 866 لسنة 2022 قضائية، مدني، تاريخ 2022/10/17؛ من الفقه، خليل، أحمد، مرجع سابق، ص155؛ بركات، علي. (2016). الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص562.

(3) التحيوي، محمود السيد. (2022). نظام القضاء المدني ونظرية الاختصاص، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط2، ص59.

(4) قانون الإجراءات المدنية: المادة 54؛ محكمة نقض أبوظبي: الطعن رقم 324 لسنة 2016 قضائية، تجاري، تاريخ 2016/8/23؛ من الفقه، أبو الوفا، أحمد. (2007). المرافعات المدنية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص74؛ قنديل، مرجع سابق، ص67.

(5) صاوي، مرجع سابق، ص468؛ هندي، أحمد. (2013). قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص309.

(6) المادة (9) من قانون الإجراءات المدنية الاتحادي، لمزيد من التفاصيل راجع، قنديل، مرجع سابق، ص301.

إجرائياً فإن له مواعيد لابد من مراعاتها وإلا ترتب عليه بطلان العمل الإجرائي،[1] ومن ثم فلا يترتب منه أي أثر قانوني [2].

وفي نظام القضاء الالكتروني يتعين أن يتم التبليغ وإعلان الخصوم بالكفاءة ذاتها التي تتم بها في المحاكمة التقليدية، فلا يجب أن يؤثر التقاضي الكترونياً في كفاءة التبليغ، ولضمان التبليغ ينبغي ألا يخضع لأي عملية تحوير أو تغيير في مضمونه،[3] وقد أجاز المشرع الاتحادي الإعلان باستخدام وسائل التقنية الحديثة،[4] إذ تنص المادة (9) من قانون الإجراءات المدنية الاتحادية على جواز الإعلان بالمكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية، أو الرسائل النصية على الهاتف المحمول، أو التطبيقات الذكية، أو البريد الالكتروني، أو الفاكس أو وسائل التقنية الأخرى،[5] وقد نص البند (36) من المبادئ التوجيهية للمفوضية الأوروبية على وجوب إخطار الأطراف بوقت مناسب عن متطلبات حضور جلسات التقاضي عن بعد، بما في ذلك ساعة ويوم الجلسة[6].

وبالتطبيق على الواقع العملي، نجد أن دائرة القضاء في أبوظبي تطبق منظومة متكاملة ومتطورة من الإعلانات القضائية بحيث يتم إعلان الأطراف بصحف الدعاوى تلقائياً دون الحاجة إلى تقديم طلب من قبل الخصوم،[7] فالبرنامج يقوم باستخلاص عناوين الأطراف من الطلب الالكتروني ويملأ به نموذج الإعلان ومن ثم يرسله تلقائياً إليهم، وكذلك الأمر أمام محاكم

---

(1) المحكمة الإتحادية العليا: الطعن رقم 513 لسنة 20 قضائية، مدني، تاريخ 2000/6/4؛ أنظر، خليل، أحمد، مرجع سابق، ص190؛ قنديل، مرجع سابق، ص341 وما بعدها.

(2) للتفاصيل حول نظرية البطلان أنظر والي، فتحي. (1997). نظرية البطلان في قانون المرافعات، ط2، 1997، تحديث: أحمد ماهر زغلول، (بدون دار نشر)، ص171.

(3) عبدالله، مرجع سابق، ص4.

(4) خليل، أحمد، مرجع سابق، ص160.

(5) يلاحظ أن المادة (7) من دليل التقاضي عن بعد جاء أقل تفصيلاً من القانون وإن كان قد ترك المجال مفتوحاً لوزير العدل بأن يقرر أي وسيلة أخرى من وسائل التقنية الحديثة، إذ تنص على: "يكون الإعلان الالكتروني، وفقاً لأي من الطرق الآتية: أ- عن طريق البريد الالكتروني...أو عبر الرسائل النصية الهاتفية على الهاتف المحمول، أو الفاكس...ب- عن طريق المكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية... ج- بأي وسيلة أخرى من وسائل التقنية الحديثة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل أو بأي طريقة أخرى يتفق عليها الطرفان"، وليس هذا بمستغرب، ذلك أن القانون أحدث، فقد صدر في 2022م، بعد أن ظهرت وسائل جديدة منها "التطبيقات الذكية"، في حين أن دليل التقاضي عن بعد صدر في 2019م.

(6) Sufficient notice about the technical requirements, including the date, time (considering different time zones), place and conditions of the remote hearing should be given in advance by the court to the participants.

(7) خبر "قضاء أبو ظبي تنجز 300 ألف إعلان قضائي باستخدام التقنيات الحديثة"، صحيفة الإمارات اليوم، أبوظبي، 2023/2/28م.

دبي حيث يتم إعلام الخصوم بميعاد الجلسات من خلال البريد الالكتروني أو الرسائل النصية القصيرة[1].

ثانياً: التحديات التي تواجه إعلان الخصوم في القضاء الالكتروني

بالرغم من حرص الجهات القضائية على إتمام الإعلان إلا أن الواقع كشف عن تحديات تعيق إعلان الخصوم على الوجه المطلوب، فأحياناً لا يتم إعلام المدعي بالجلسة الأولى أمام مكتب إدارة الدعوى،[2] سواء في مرحلة الدعوى الابتدائية أو الاستئناف، ذلك أن النظام لا يرسل إعلاناً إلا إلى المدعى عليهم ولا يرسلها إلى المدعي كونه رافع الدعوى، في حين أن المدعي حينما يقوم بقيد الدعوى الكترونياً فإنه لا يصله إشعار إلا بقيدها وليس بتحديد موعد الجلسة، ويتوجب عليه أن يتابع بنفسه بالدخول إلى النظام والتحقق عما إذا تم تحديد الجلسة في عملية قد تستغرق أياماً، كما وإن بعض الخصوم وجدوا صعوبة في حضور الجلسات بسبب استخدام بعض الجهات القضائية لبرامج الكترونية غير معروفة لعقد الاجتماعات عن بعد،[3] وفي إحدى الحالات لم يتم الإعلان؛[4] بالرغم من توفير كافة بيانات الإعلان مشفوعة بالعنوان الرقمي (تطبيق مكاني) [5] بالإضافة إلى صور للمبنى الذي يقيم فيه الخصم المطلوب إعلانه! وتبين بأن القصور ناجم من نظام المحكمة، فالصور والبيانات المدخلة في نظام إدارة الدعوى الالكتروني لا تصل كاملة إلى نظام الشركة! مما يتضح انعدام التعاون والربط بين نظام المحكمة ونظام الشركة المنوط بها بالإعلان.

---

(1) تجدر الإشارة إلى أن مسؤولية إيراد عناوين البريد الالكتروني للخصوم تقع على عاتق الخصوم أنفسهم، فضلاً على أن الجهات القضائية في الدولة لديها آلية تعاون مع الجهات الحكومية الأخرى للتحري عن الأشخاص كوزارة الداخلية والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، ودوائر الشرطة المحلية، والدوائر الاقتصادية المحلية في كل إمارة على حده، حيث يمكن تقديم طلب إليها لتوفير البيانات المطلوبة، وفي حال عدم وجود أي وسيلة الكترونية إعلان الخصم، فإننا نعود إلى وسائل الإعلان التقليدية وذلك بإعلان المطلوب إعلانه في موطنه أو بالنشر.

(2) بصدور التعديل رقم 10 لسنة 2014 لقانون الإجراءات أحل المشرع مكتب إدارة الدعوى محل قلم كتاب المحكمة، حيث نص على إنشاء هذا المكتب في مقر كل محكمة ابتدائي بحيث يشرف عليها قاض ويعاونه عدد من الموظفين، يقومون بالإشراف على ملف الدعوى منذ قيده وعلى تبادل المذكرات بين الأطراف ومحاولة الصلح بينهم وتحديد جوهر النزاع، ومن ثم إحالتها إلى المحكمة لإصدار الحكم فيها، للمزيد أنظر محمد، محمود مختار. (2021). نظام إدارة الدعوى المدنية: دراسة مقارنة بين القانون الإماراتي والفرنسي، الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مج30، ع118، 271 – 225.

(3) بعض الجهات القضائية تستخدم برنامج بوتيم Botim لإجراء المرافعات، وهو برنامج غير شائع لدى الجمهور ولا يعرفه الكثيرون، وذلك بخلاف برنامج تيمز Teams التابع لشركة مايكروسوفت، الأمر الذي قد يسبب لهم ربكة أو يمنعهم حتى من حضور الجلسات.

(4) محكمة دبي الابتدائية: الدعوى رقم 2021/3388 تجاري جزئي.

(5) نظام مكاني هو تطبيق ذكي أطلقته بلدية دبي يقوم بالاستدلال على مواقع المباني وتمييزها في إمارة دبي بسرعة وسهولة تامة، من خلال خرائط الكترونية يتم تحميلها على الأجهزة الذكية.

وبمراجعة التشريعات سواء كانت القانون أو دليل التقاضي عن بعد أو حتى تعليمات استخدام نظام إدارة الدعوى الالكتروني فإننا لم نقف على أي معالجة لهذه التحديات، لهذا نقترح الآتي: بدايةً ينبغي الإشارة إلى أن إرسال بريد الكتروني إلى الأطراف لا يكفي لوحده لتحقيق مبدأ المواجهة، ذلك أن بعض مزودي البريد الالكتروني يطبقون معايير حماية عالية قد تمنع من وصول البريد الالكتروني إلى الشخص الموجه إليه، فكثير من الرسائل وبالرغم من ورودها من جهات رسمية وتحمل نطاقاً رسمياً (official domain) إلا أنها توجه إلى البريد غير الهام (Junk/ Spam)، بل إن بعضها لا تصل بتاتاً! [1] عليه؛ فإننا نقترح إضافة قائمة "إشعارات" في حساب المستخدم في نظام إدارة الدعوى الالكتروني، بحيث تقوم بتنبيهه بكافة المستجدات التي تطرأ على الحساب، من مثل تقديم مستند جديد من الخصم أو تغيير عنوان أو تحديد ميعاد جلسة، كما ونقترح إنشاء قسم خاص على صفحة حساب المستخدم (Banner Ad) يوضح للمستخدم جلسته القادمة أو الإجراء التالي المطلوب منه اتخاذه، وأخيراً نهيب بالمحاكم أن تتأكد من ربط أنظمتها بأنظمة الشركات المعتمدة لديها للقيام بالإعلان، بحيث يكون هذا الربط متكاملاً، فلا تكتفي - كما هو الوضع الراهن - بإرسال العنوان فقط، وإنما ترسل أيضاً رقم (مكاني) وكذلك الصور الخاصة بالمبنى الذي يقيم فيه المطلوب إعلانه.

الفرع الثاني: منع تقديم طلبات جديدة في غيبة الخصم كتطبيق لمبدأ المواجهة

في هذا الفرع سنتناول (أولاً) المقصود بمنع تقديم طلبات جديدة في غيبة الخصم في كل من القضاءين التقليدي والالكتروني، وفي (ثانياً) التحديات التي تواجه قاعدة منع تقديم طلبات جديدة في غيبة الخصم في القضاء الالكتروني.

أولاً: المقصود بمنع تقديم طلبات جديدة في غيبة الخصم في القضاء التقليدي والقضاء الالكتروني

يعد عدم تقديم طلبات جديدة في غيبة الخصم من تطبيقات مبدأ المواجهة، ذلك أن الدعوى تنظر على جلسات متعددة ومتباعدة، قد لا يحضر الخصوم جميع جلساتها، ولما كان القانون لا يجيز في حال الفصل في الحكم إعادة إثارة النزاع ذاته مرة أخرى أمام القضاء،[2] فإن المشرع أجاز حفظاً للوقت واقتصاداً في النفقات ومراعاة لمقتضيات العدالة أن يسمح للخصوم بتقديم

(1) على الرغم من كون بريدنا الالكتروني يحمل النطاق الرسمي لدولة الإمارات (gov.ae)، إلا أنه وبسبب نظام الحماية المستخدم من قبل المؤسسة التي نعمل لديها يمتنع أحياناً وصول بريد الكتروني إلينا من قبل جهات حكومية أخرى.

(2) قانون الإجراءات المدنية الاتحادي: المادة 94، قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الاتحادي: المادة 87؛ ومن الفقه، أبو الوفا، أحمد. (2007). نظرية الأحكام في قانون المرافعات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص753؛ عمر، نبيل إسماعيل. (2011). الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص593.

طلبات عارضة،[1] أو تغيير طلباتهم أو شكل الدعوى أو عناصرها طالما كان باب المرافعة مفتوحاً،[2] ولكن بشرط أن يتم مواجهة الخصم بهذه الطلبات.

وفيما يتعلق بالقضاء الالكتروني، فإنه يمكن استخلاص هذا المبدأ من الأحكام الواردة في دليل التقاضي عن بعد حيث تنص المادة (4/9) على تمكين الخصوم ووكلائهم من الاطلاع على جميع الملفات الالكترونية المتعلقة بدعواهم في النظام المعلوماتي الالكتروني مباشرة، كما وأكد البندان (17) و(18) من المبادئ التوجيهية للمفوضية الأوروبية على ضرورة تمكين الخصوم من الاطلاع على جميع المواد المقدمة خلال جلسات التقاضي عن بعد، وأن يمكنوا من تقديم طلبات متقابلة إن شاءوا.

وإعمالاً لهذه الأحكام، نجد أن نظام إدارة الدعوى الالكتروني يسمح للمتقاضين بإنشاء حساب خاص بهم، مما يمكنهم من الاطلاع على الملف الالكتروني للدعوى، بما يحتويه من مذكرات ومستندات، وما تم اتخاذه من إجراءات، حتى يتمكنوا من إعداد دفاعهم، وقد ذهب بعض من الفقه إلى القول بأن القضاء الالكتروني سيحقق الشفافية الكاملة، حيث ستتوفر للمتقاضين جميع المعلومات المتعلقة بالدعوى، ويمكنهم من الوصول إليها دون عناء [3].

ثانياً: التحديات التي تواجه قاعدة منع تقديم طلبات جديدة في غيبة الخصم في القضاء الالكتروني

يثور التساؤل عن مدى تمكين المتقاضين من الاطلاع على المستندات وعلى طلبات الخصوم؟ ففي إحدى القضايا المنظورة أمام مكتب إدارة الدعوى حضر المدعي فيما لم يحضر أحد من المدعى عليهم،[4] وانتهت الجلسة على ذلك، ولكن بعد الدخول على النظام للاطلاع على محضر الجلسة، تفاجأ المدعي بأن مدير إدارة الدعوى قام بإثبات حضور أحد المدعى عليهم! بل وأشار المحضر إلى أنه طلب أجلاً للرد، مما يعد انتهاكاً لحق المواجهة، ونرى أن السبب في هذا

(1) هي الطلبات التي تقدم لتغيير محل الخصومة بتعديلها أو بإضافة طلبات مرتبطة بالطلب الأصلي، قانون الإجراءات المدنية الاتحادي: المادة 99 وما بعدها، من القضاء، محكمة تمييز دبي: الطعن رقم 138 لسنة 2006 قضائية، مدني، تاريخ 2006/11/5م؛ محكمة تمييز رأس الخيمة: الطعن رقم 112 لسنة 11 قضائية، تجاري، 2016/11/28م؛ من الفقه، يونس، محمود مصطفى. (2022). المرجع في قانون إجراءات التقاضي المدنية والتجارية، دار مصر، القاهرة، ص627؛ قره، فتيحه محمود. (بدون سنة نشر). أصول المحاكمات الشرعية والحقوقية في دولة الإمارات العربية المتحدة، محاكم دبي، ص107.

(2) قانون الإجراءات المدنية الاتحادي: المادة 1/102؛ المحكمة الإتحادية العليا: الطعن رقم 127 لسنة 19 قضائية، مدني، تاريخ 1999/10/10؛ من الفقه، أبو الوفا، المرافعات، مرجع سابق، ص837؛ والطلب هو الإجراء الذي يتقدم من خلاله الخصم إلى المحكمة بعرض ما يدعيه للحكم له به، في حين أن الدفع هو الإجراء الذي يتخذه الخصم رداً على طلبات خصمه بقصد تفادي الحكم، وبمجرد تقديم الطلب فإن آثاره تنشأ بحكم القانون ودون تدخل من الأطراف، وكل ما يمكن للأطراف القيام به هو التنازل عنه أو إسقاط الحق فيه، هندي، المرافعات، مرجع سابق، ص221.

(3) محمود، أشرف، مرجع سابق، ص53.

(4) محكمة دبي الابتدائية: الدعوى رقم 2021/3388 تجاري جزئي، جلسة التحضير (4) بتاريخ 2021/9/28م.

الإخلال بكون الحضور أمام مكتب إدارة الدعوى غير محدد بالوقت وإنما باليوم، لهذا قد يحضر أحد الأطراف في الصباح الباكر في حين يحضر الخصم الآخر في نهاية الدوام الرسمي، فنصطدم بهذه الإشكالية، ومما يهون من وطأة هذا الإخلال أن الغاية من مكتب إدارة الدعوى هو تهيئة الدعوى للفصل فيها من خلال تقصير الإجراءات وتبسيطها،(1) لهذا يبدو أن القائمين على مكتب إدارة الدعوى لا يرون حرجاً من تجاوز القاعدة الخاصة بالمواجهة في هذه المرحلة التحضيرية من الدعوى!

وفي قضية أخرى(2) وبعد انتهاء الخبير من اجتماعه بالخصوم، لم يتبق عليه سوى تقديم تقريره، وبمتابعة المدعي للملف الالكتروني في نظام المحكمة لم يجد التقرير لمدة تزيد على الشهر، فتواصل بصورة شخصية مع الخبير للاستفسار عن سبب تأخر إيداعه للتقرير، فتفاجأ برده أن التقرير قد صدر في غضون أسبوع وتم تحميله على النظام في حينه، وحين استفسار المدعي من مدير إدارة الدعوى اكتشف بأن التقرير متوفر في النظام، ولكن بسبب خطأ الموظف التقني لم يتم تخويل المدعي صلاحية الاطلاع عليه؛ لهذا لم يعلم إن كان التقرير لم يحمل بعد أم أنه موجود ولكنه محجوب عنه، ذلك أن النظام يظهر رسالة عائمة غير محددة مفادها: "المستند الذي تبحث عنه غير متوفر أو لا تملك صلاحية الاطلاع عليه"، مما يترك المستخدم في حيرة من أمره، هل يتوجب عليه الانتظار؟ أم عليه التواصل مع إدارة تقنية المعلومات بالمحكمة لطلب تمكينه من الاطلاع على المستند؟

وحل هذه الإشكالية بسيط، ولا يتطلب تدخلاً تشريعياً، بل إجراء تقني، متمثل في تغيير إعدادات النظام، بحيث يتوجب أن يبين النظام جميع المستندات والمواد الموجودة في الملف الالكتروني، وفي حال كانت بعض المواد مما لا لا يجوز للمتقاضي الاطلاع عليها بحكم مركزه القانوني، فعندها لا يقوم بحجبها وإنما يكتفي فقط بعدم تمكين المستخدم من فتحها والاطلاع عليها.

المطلب الثالث: مبدأ حق الدفاع والتحديات التي تواجهه

سنستعرض في هذا المطلب مبدأ حق الدفاع من خلال بيان المقصود بهذا المبدأ في كل من النظامين القضائيين التقليدي والالكتروني وذلك في الفرع الأول، ثم نبين التحديات التي تواجه تطبيق هذا المبدأ في القضاء الالكتروني في الفرع الثاني.

---

(1) للمزيد حول طبيعة عمل مكتب إدارة الدعوى، أنظر Alsuwaidi, A. et at. (2021). Case Management System and Dispute Resolution Methods, *Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry*, 12(3), 1584.

(2) محكمة دبي الابتدائية: الدعوى رقم 2021/73 نزاع تعيين خبرة عقاري.

الفرع الأول: المقصود بمبدأ حق الدفاع في القضاء التقليدي والقضاء الالكتروني

يعد حق الدفاع من أهم المبادئ القضائية التي يتعين مراعاته ولو لم ينص القانون عليه صراحة،[1] ويقصد به تمكين الخصوم من إبداء رأيهم والدفاع عن حقوقهم، من خلال منحهم الفرصة والوقت الكافي لعرض موقفهم أمام المحكمة،[2] فلا يكفي أن يقوم المدعي برفع الدعوى، بل يتوجب أن يسمح له بتقديم أدلته وإثبات مزاعمه،[3] وقد نص قانون السلطة القضائية الاتحادية على أن: "حق الدفاع مكفول للمتقاضين في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة"،[4] وعليه كذلك استقرت أحكام القضاء [5].

ولا يختلف الأمر بشأن القضاء الالكتروني، فحق الدفاع يتوجب أن يظل مكفولاً، ويتجلى ذلك من إجازة المشرع لاستعمال تقنية الاتصال عن بعد وتنظيم أحكامه، وذلك منذ تعديل قانون الإجراءات المدنية الاتحادي بموجب المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 2017،[6] وكذلك صدور القرار الوزاري رقم (260) لسنة 2019 بشأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الالكترونية، والذي جاء النص فيه صريحاً بضرورة إخطار مكتب إدارة الدعوى أو أمين السر المختص الأطراف الكترونياً بتاريخ وساعة نظر الدعوى عن بعد،[7] كما وأوجب تمكين المحامي من تقديم ملخص شفاهي لمذكراته وطلباته ومرافعاته،[8] وقد سبق بيان موقف المفوضية الأوروبية حيث وجهت في البند (34) إلى وجوب عقد جلسات التقاضي عن بعد على أسس من العدالة، ومن أهم هذه الأسس حق الدفاع.

والتطبيق العملي يقرر هذا الحق، فنظام إدارة الدعوى الالكتروني في القضاء الاتحادي يوفر نظامين للتقاضي عن بعد، هما: الجلسة الكتابية والجلسة المرئية،[9] فالجلسة الكتابية

(1) خليل، أحمد، مرجع سابق، ص18.

(2) قانون السلطة القضائية الاتحادية: المادة 23؛ للتفاصيل أنظر، خليل، أحمد، مرجع سابق، ص18؛ قنديل، مرجع سابق، ص67.

(3) صاوي، مرجع سابق، ص647.

(4) قانون السلطة القضائية الاتحادية: المادة 24.

(5) المحكمة الاتحادية العليا: الطعن رقم 795 لسنة 23 قضائية، مدني، تاريخ 2002/10/8؛ محكمة تمييز دبي: الطعن رقم 50 لسنة 2005 قضائية، مدني، تاريخ 2005/5/29.

(6) أنظر تأكيد هذا الأمر، محكمة نقض أبوظبي: الطعن رقم 263 لسنة 2018 قضائية، تجاري، تاريخ 2018/5/15.

(7) دليل التقاضي عن بعد: المادة 8/ب.

(8) دليل التقاضي عن بعد: المادة 8/هـ؛ أنظر من الفقه Kandeel, Moustafa Elmetwaly, Guarantees in the Use of Telecommunication Technology in Litigation before UAE Civil Courts and Its Compliance with International Standards, *International Journal For Court Administration*, 13(3), (2022), p. 16.

(9) راجع تحديداً القضاء الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، موقع وزارة العدل www.moj.gov.ae؛ كما ويوجد هذا النظام في القضاء السعودي أيضاً، أنظر الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الالكتروني، www.moj.gov.sa.

تتضمن تمكين الأطراف من الترافع عن طريق الكتابة وتبادل المذكرات والمستندات من خلال منصة متوفرة على موقع المحكمة خلال مدة زمنية محددة وذلك تحت رقابة المحكمة، وهو أشبه بنظام المحادثة والدردشة كما في برامج التواصل الاجتماعي، من مثل برامج واتساب (WhatsApp) وتليجرام (Telegram)، بينما تختلف الجلسة المرئية من كونها تعقد بالصوت والصورة في قاعة الكترونية يحضر خلالها الأطراف جميعاً إلى جانب القاضي بصورة غير مباشرة من خلف الشاشات، حيث يتواجد المتقاضون في أماكن مختلفة متباعدة دون أن يجمعهم حيز مكاني واحد.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه مبدأ حق الدفاع في القضاء الالكتروني

يكشف الواقع العملي عن وجود بعض التحديات التي تعيق المتقاضين من ممارسة حق الدفاع، **أولاً:** إن الأنظمة الالكترونية المستخدمة لتقديم الطلبات ليست إلا مجرد مجموعة من النصوص البرمجية تعرف بالشفرات (codes)، بحيث لا تقبل أمراً إلا إذا قدم بالآلية التي تم تصميمه بها، لهذا فإن على المستخدم أن يمتثل لتعليمات البرنامج حرفياً وإلا لن يقبل منه طلبه، فمثلاً تُلزم بعض النظم إدخال بيانات غير منطقية بحيث يصعب أو يستحيل توفيرها، كأن يطلب إدخال "رقم مكاني" لكل خصم في الدعوى، مع أنه من المعلوم أن هذا الرقم غير متوفر إلا للمباني في إمارة دبي فقط، فإذا كان المستخدم لا يعلم عنوان الخصم أو كان عنوانه في إمارة أخرى، فأنّى له أن يدخل هذا البيان في النظام؟ كما وإن بعض نماذج المحاكم الالكترونية تضع ضمن الحقول الإجبارية رقم فاكس للخصم! ولا يخفى أن الفاكس بات من الماضي فلم يعد يستخدم إلا من قلة نادرة.

ثانياً: نظراً لعدم شمولية النظام أو عدم أداء الموظف المسؤول لواجبه على الوجه المطلوب، قد لا يصل الطلب إلى المحكمة ويضيع في الفضاء الالكتروني! فكيف يمكن التأكد من مصداقية نقل المستندات وتوفرها للمتقاضين، أو وصولها إلى الموظف ونظره فيها واتخاذه الإجراء اللازم بشأنها؟[1] ففي إحدى القضايا[2] طلب المدعي من مكتب إدارة الدعوى ضم ملف دعوى ندب الخبرة العقارية إلى ملف الدعوى الحالية لكونها أساس الدعوى الحالية، ولكن لم يتم ضم الملف كما يبدو من النظام، وذلك على الرغم من تأكيد هذا الطلب شفاهية حتى أمام جلسات المحاكمة، ولا يعلم الخصم إن كان القاضي قد اطلع على ملف الدعوى السابقة أم لا؟ وفي حالة أخرى تم تقديم طلب مستعجل[3] بالانتقال والحجز على منقولات المدعى عليه، وقام الموظف المختص بمراجعته والإشارة بعرضه على القاضي، ولكن توقف الأمر عند هذا الحد، ولم يصدر بشأنه أي قرار من قبل القاضي، كما ولا يُعلم إن كان الطلب قد نظر فيه من قبل القاضي أم لا.

(1) ماهر، مرجع سابق، ص44.
(2) محكمة دبي الابتدائية: الدعوى رقم 2021/3388 تجاري جزئي.
(3) محكمة دبي الابتدائية: طلب الكتروني رقم 2021/781735 بتاريخ 2021/12/13.

ولمواجهة هذه التحديات فإننا نقترح آلية مماثلة لخاصية "طلب إشعار استلام الإيميل" (return read receipt)، أو خاصية "تتبع الشحنات" (track shipment)، بحيث يقوم النظام بإشعار المستخدم حينما يقوم موظف المحكمة بفتح الملف وقراءة الطلب، الأمر الذي يعين على توثيق ذلك، ويفيد المتقاضي بمصير طلبه وإلى أي مرحلة وصل، بحيث يجعله على بصيرة من أمره ويمكنه من اتخاذ ما يراه مناسباً.

المطلب الرابع: مبدأ العلانية والتحديات التي تواجهه

في هذا المطلب سنستعرض أولاً المقصود بمبدأ العلانية في كل من القضاءين التقليدي والالكتروني وذلك في الفرع الأول، ثم سنبين التحديات التي تواجه هذا المبدأ في القضاء الالكتروني في الفرع الثاني.

الفرع الأول: المقصود بمبدأ العلانية في القضاء التقليدي والقضاء الالكتروني

يقصد بمبدأ العلانية أن يتم التحقيق في الدعوى ونظرها من قبل المحكمة في جلسة مفتوحة يحضرها الخصوم ولكل من يرغب من أفراد الجمهور،[1] وذلك بهدف الاطمئنان على سير العدالة والتوثق من نزاهة مرفق القضاء، وجاء هذا المبدأ مؤكداً في كل من قانوني السلطة القضائية الاتحادية وقانون الإجراءات المدنية الاتحادي من أنه باستثناء دعاوى الأحوال الشخصية والتركات تكون المرافعة علنية[2].

والحكم ذاته في القضاء الالكتروني، إذ تتحقق العلانية بتمكين الجمهور من حضور جلسات المحاكمة من خلال متابعة الجلسات من خلف الشاشات،[3] وفي هذا الصدد تشير المادة (330) من قانون الإجراءات المدنية الاتحادي على أن أحكام العلانية تتحقق إذا تمت كلياً أو جزئياً من خلال تقنية الاتصال عن بعد،[4] كما وجاء في دليل التقاضي عن بعد في المادة (8) الفقرة (3/ح) على وجوب أن تكون الجلسات التي تتم عن طريق وسائل الاتصال عن بعد علنية، كذلك الأمر في البند (12) من المبادئ التوجيهية للمفوضية الأوروبية والتي تنص على وجوب أن تكون الجلسات عامة وذلك إما بالسماح للجمهور بحضورها مباشرة أو بتسجيل وقائعها ثم تحميلها على موقع المحكمة لتمكين الجمهور من الاطلاع عليها.

(1) أبو الوفا، المرافعات، مرجع سابق، ص70؛ مبروك: مرجع سابق، ص51؛ السرحان، عبدالفتاح بكر. (2013). قانون الإجراءات المدنية، مكتبة الجامعة، الشارقة، ص47.
(2) المادة (26) من قانون السلطة القضائية الاتحادية، والمادة (79) من قانون الإجراءات المدنية الاتحادي.
(3) عبدالله، مرجع سابق، ص4؛ الرمامنة، مرجع سابق، ص681.
(4) في تأكيد هذا الحكم أنظر من القضاء، محكمة نقض أبوظبي: الطعن رقم 263 لسنة 2018 قضائية، تجاري، تاريخ 2018/5/15.

ولما كنا بصدد حضور من خلف الشاشات، فإنه يتوجب التأكد أولاً من هوية المستخدم،(1) فبعض الأنظمة تكتفي بإدخال رقم الهوية،(2) فيما أخرى تفرق بين ما إذا كان الحاضر للجلسة طرفاً في الدعوى أو فرداً من الجمهور،(3) فإذا كان أحد الخصوم فيتوجب عليه الدخول من حسابه المسجل مسبقاً أو من خلال الرابط المرسل إليه من قبل المحكمة، أما إن كان فرداً من الجمهور فيكتفى بإدخال رقم الهوية.

وأخيراً تتوجب الإشارة إلى أن العلانية لا تعني وجوب حضور الناس كافة لجلسات المحاكمة،(4) بل يكفي حضور بعضهم دون تمييز، فإذا امتلأت قاعة المحكمة كان للحاجب أن يوقف إدخال الأفراد إليها حفظاً للأمن، ولا نرى مغايرة بين القضاء التقليدي وبين القضاء الالكتروني في هذا الشأن، فالقاعة الالكترونية تقوم هي الأخرى على أساس تقني له طاقته المحدودة مما يسمى بعرض النطاق (Bandwidth)، فإذا تجاوزه أدى إلى تشويش وربما انقطاع الصورة، لهذا لا نرى مانعاً من تحديد عدد الحاضرين للمحاكمة التي تتم عن بعد طالما لم يكن على أي أساس من التمييز أو المحاباة.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه مبدأ العلانية في القضاء الالكتروني

قد يظن البعض بأن دخول جلسات التقاضي عن بعد أمر متاح للجميع، ولكن الواقع ليس كذلك، فتبعاً

لتقدم المنظومة القضائية الالكترونية فإن العلانية قد تكون من أكثر المبادئ القضائية عرضة للانتهاك،(5) إذ يظل التساؤل مطروحاً: هل تم تمكين الجمهور من حضور الجلسات؟ كيف لنا أن نتأكد من أن النظام سمح وبدون تمييز بولوج الجمهور إلى الجلسات؟ فالدخول إلى الجلسات المرئية مرهون بموافقة القائم على الجلسة - وهو أمين السر – في إدخال المستخدم! إذ لا يزال للعنصر البشري دور في القضاء الالكتروني، حيث يتم أولاً استيقاف المستخدم في ردهة

---

(1) أنظر البند 10 من المبادئ التوجيهية للمفوضية الأوروبية: All participants of the remote hearing should be identified by the court. The measures of identification should be clearly within the applicable legal framework and not excessively intrusive or burdensome.

(2) أنظر حضور جلسات التقاضي عن بعد في قضاء دبي www.dc.gov.ae، وحول أهمية تحديد الهوية الالكترونية أنظر، Cohen, Z. (12/4/2018). *Reshaping how identities are verified online*, www.trulioo.com, (last accessed 18/5/2023).

(3) أنظر تعليمات حضور جلسات التقاضي عن بعد في المحاكم الاتحادية، www.moj.gov.ae.

(4) بركات، مرجع سابق، ص78.

(5) أثناء جائحة كورونا، لم تقم بعض النظم بتحقيق مبدأ العلانية، وقد تم تبرير ذلك بأن عقد الجلسات الحضورية سيؤدي إلى المساس بالأمن الوطني أو الأمن الصحي، أنظر النقد الذي وجه إلى نظام المحاكمات الجزائية في المغرب، مروان، محمد أمين. (2020). التقاضي عن بعد أية ضمانات للمحاكمات العادلة في ضوء مسودة مشروع قانون الوسائط الالكترونية في الإجراءات القضائية، جامعة محمد الخامس، مجلة منازعات الأعمال، عدد 59، ص161.

افتراضية (waiting lobby) لحين السماح له بالدخول، وقد يكون لتبرير هذه الصلاحية أهمية حينما يكون الاجتماع خاصاً بالعمل، بحيث لا يحضره إلا الأشخاص المدعوون فقط، في حين أننا هنا بصدد محاكمة مفتوحة، وتحقيق علانيته مبدأ أساس لا يمكن مخالفته، فما الداعي إلى إضاعة وقت المستخدمين باستيقافهم وانتظار أمين السر للتصريح لهم بالدخول؟ لهذا فإننا نوصي الجهات القضائية بتعديل الإعدادات الخاصة بالجلسة، بحيث يتم إلغاء خاصية الانتظار والسماح للجمهور بالحضور مباشرة.

الخاتمة

إن عملية التحول من القضاء التقليدي إلى القضاء الالكتروني، تقتضي تأسيس نظام الكتروني شامل، يوفر الخدمات ذاتها المقدمة في القضاء التقليدي، ودون المساس بضمانات التقاضي الأساسية، لهذا نجد الجهات القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة اعتمدت أنظمة خاصة بها لإدارة الدعوى الكترونياً، يتمكن من خلالها المتقاضون من الاطلاع على ملف الدعوى وتقديم الطلبات واتخاذ الإجراءات، وقد نجحت هذه الأنظمة في تقديم خدمات تفوق تلك التي كانت مقدمة في نظام القضاء التقليدي؛ من حيث السهولة والسرعة والشفافية، إلا أن الواقع العملي كشف عن وجود بعض التحديات التي تواجه ضمانات التقاضي الأساسية، فجاء البحث لدراستها واقتراح الحلول المناسبة بشأنها، وتالياً أهم نتائج وتوصيات البحث.

النتائج

1. إن المشرع الإماراتي نص على وجوب الالتزام بضمانات التقاضي الأساسية في القضاء الالكتروني، وهي لا تختلف عن تلك المطلوبة في القضاء التقليدي، سوى في كون الوسط الذي يتم من خلاله مباشرة الإجراء موجوداً على شبكة الانترنت وليس في حيز مكاني واحد.
2. إن نظام إدارة الدعوى الالكتروني جزء من فكرة القضاء الالكتروني، فهو نظام موجود على شبكة الانترنت، يسمح للمتقاضين والقضاة بالاطلاع على ملف الدعوى بسرعة ويسر، واتخاذ كافة الإجراءات القضائية عن بعد باستخدام وسائل التقنية الحديثة، وذلك من بداية قيد الدعوى وحتى صدور الحكم وتنفيذه.
3. إن نظام إدارة الدعوى الالكتروني استطاع إلى حد كبير تحقيق مستوى جودة أفضل بكثير مما يقدمه القضاء التقليدي، لما يتميز به من شفافية وسهولة وتقليل في النفقات والوقت والجهد.
4. من أكبر التحديات التي تواجه مبدأ المساواة في نظام إدارة الدعوى الالكتروني: عدم توفر الموارد التقنية كالأجهزة وشبكات الانترنت ذات الكفاءة العالية، وتطبيق معايير حماية عالية من قبل بعض مزودي خدمة الانترنت والتي قد تمنع من استخدام نظام إدارة الدعوى الالكتروني على الوجه المطلوب.

5. من أكبر التحديات التي تواجه مبدأ المواجهة في نظام إدارة الدعوى الالكتروني: عدم إعلام النظام للمدعي بموعد الجلسة الأولى، وعدم إرسال النظام لكافة المعلومات إلى الشركة المكلفة بالإعلان، واستخدام برامج تواصل غير معروفة في عقد الجلسات.
6. من أكبر التحديات التي تواجه مبدأ حق الدفاع في نظام إدارة الدعوى: تطلب النظام من الخصوم إيراد معلومات غير منطقية مثل عناوين البريد الالكتروني والفاكس، وعدم وجود آلية تفيد اطلاع الموظفين على الطلبات المقدمة من قبل المتقاضين.
7. تتمثل أكبر التحديات التي تواجه مبدأ العلانية في نظام إدارة الدعوى الالكتروني في عدم وجود آلية تبين ما إذا كان دخول الجمهور قد تم دون تمييز، كون النظام يدخلهم في (ردهة انتظار) لحين قيام أمين السر بالسماح لهم بالدخول.
8. إن جلسات التقاضي عن بعد لا تختلف عن قاعة المحكمة التقليدية باعتبار أن لها طاقة استيعاب معينة لا يمكن تجاوزها، لهذا فإن تحديد عدد الحضور في القضاء الالكتروني لا يخل بمبدأ العلانية.

التوصيات

1. لتحقيق مبدأ المساواة، نوصي بضرورة تعاون الجهات القضائية مع مزودي خدمات الاتصالات لتوفير باقات بيانات بأسعار رمزية، وذلك لتمكين المتقاضين من استخدام الانترنت للولوج إلى نظام إدارة الدعوى الالكتروني من خلال الأجهزة الذكية.
2. نوصي الجهات القضائية بضرورة تجهيز قاعات مزودة بوسائل التقنية الحديثة سواء في مبنى المحكمة أو في أماكن استراتيجية من المدينة (كمجالس الأحياء السكنية ومراكز التسوق)، وذلك لتمكين المتقاضين من حضور جلسات التقاضي عن بعد لمن لا تتوفر لديه الإمكانات المطلوبة.
3. نوصي الجهات القضائية في الدولة أن تحذو حذو قضاء أبوظبي، وذلك بتوفير منصة تجريبية تخول الأطراف حضور جلسات افتراضية قبل حضور الجلسة الحقيقية، وذلك حتى يتمكنوا من تجربة النظام وتعريف أنفسهم بأدواته.
4. نوصي الجهات القضائية بإضافة قائمة "الإشعارات" في نظام إدارة الدعوى الالكتروني، بحيث تقوم بتنبيه المستخدم بكافة المستجدات التي تطرأ على حسابه.
5. نوصي الجهات القضائية بإنشاء قسم خاص في صفحة حساب المستخدم في نظام إدارة الدعوى يوضح للمستخدم جلسته القادمة أو الإجراء التالي المطلوب منه اتخاذه، وليس كما هو الوضع الحالي بقيام المستخدم بالنقر على كل قضية على حده.

6. نهيب بالجهات القضائية التأكد من أن أنظمتها الالكترونية تنقل كافة المعلومات المتعلقة بإعلان الخصوم إلى أنظمة الشركات المعتمدة لديها للقيام بالإعلان، حتى يتم الإعلان على الوجه المطلوب.
7. نوصي الجهات القضائية بتغيير إعدادات نظام إدارة الدعوى الالكتروني، بحيث تبين جميع المواد الموجودة في الملف الالكتروني، وفي حال كانت بعض المواد مما لا يجوز الاطلاع عليها، فعندها لا يقوم النظام بحجبها بل يكتفي بعدم تمكين المستخدم من فتحها والاطلاع عليها.
8. للتأكد من مصداقية تلقي الطلبات واستلام المستندات المقدمة من خلال النظام الالكتروني، نقترح على الجهات القضائية استخدام كلاً من خاصيتي "طلب إشعار استلام الطلب" و"تتبع الطلبات"، حتى يعلم المستخدم مصير طلبه وفي أي مرحلة وصل.
9. نوصي الجهات القضائية بتعديل الإعدادات الخاصة بجلسات التقاضي عن بعد، بإلغاء خاصية الانتظار (waiting in the lobby) والسماح للجمهور بالحضور مباشرة.

الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة: لا يوجد.

توافر البيانات والمواد: لا يوجد.

مساهمة المؤلفين: لا يوجد.

تضارب المصالح: يقر الباحث بعدم وجود أي تضارب للمصالح وأنه لم يتلق أي تمويل سواء من جهة حكومية أو خاصة.

التمويل: لا يوجد.

شكر وتقدير: لا يوجد.

المراجع العربية

- أبو الوفا، أحمد. (2007). *المرافعات المدنية والتجارية*، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
- أبو الوفا، أحمد. (2007). *نظرية الأحكام في قانون المرافعات*، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
- التحيوي، محمود السيد عمر. (2022). *نظام القضاء المدني ونظرية الاختصاص*، ط2. مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

- الحمادي، نجيب. (2023/2/23). *نظام إدارة الدعوى* (عرض بوربوينت)، ملتقى شركاء العدالة الدولي الثالث: القضاء والمحاماة: التحول الرقمي وإدارة الدعوى والتقاضي عن بعد، أكاديمية العدالة أبوظبي القضائية، دائرة القضاء، أبوظبي.
- الرمامنة، إبراهيم. (2023). النظام القانوني الأردني لاستخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية، *مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*، 37(4)، 657-696.
- السرحان، عبدالفتاح بكر. (2013). *قانون الإجراءات المدنية*، مكتبة الجامعة، الشارقة.
- القضاه، مفلح عواد. (2004). *أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي*، دار الثقافة، عمان.
- المبرد، محمد بن يزيد. (1997). *الكامل في اللغة والأدب*، ط3. دار الفكر العربي، القاهرة.
- أمقران، بوبشير محند. (2013). *إجراءات التقاضي أو إجراءات لعرقلة التقاضي*، Revue Algerienne des Sciences Juridiques et Politiques، 50(2). 39-58.
- بركات، علي. (2016). *الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية*، دار النهضة العربية، القاهرة.
- خليل، أحمد. (2022). *الوجيز في قانون الإجراءات المدنية*، جامعة الإمارات.
- خليل، حسين إبراهيم، وعواض، يوسف سيد. (2021). *التقاضي عبر الوسائل الالكترونية بين النظرية والتطبيق*، دار الفكر والقانون، المنصورة.
- سالم، هانم أحمد محمود. (2022). المقومات الدستورية لتحقيق الأمن القضائي، *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، (39)، 2853 - 2870.
- سعد، إبراهيم نجيب. (بدون سنة نشر). *القانون القضائي الخاص*، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- صاوي، أحمد السيد. (2000). *الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية*، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عبدالله، جمال. (8-2018/11/9). *محاضرة في موضوع المحكمة الالكترونية*، المؤتمر الدولي الثالث حول "التحول الرقمي والمعرفة القانونية"، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- عمر، نبيل إسماعيل. (2011). *الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجارية*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

- قره، فتيحه محمود. (بدون سنة نشر). *أصول المحاكمات الشرعية* والحقوقية في دولة الإمارات العربية المتحدة، محاكم دبي.
- قنديل، مصطفى المتولي. (2018). *الوجيز في القضاء والتقاضي*، ط4. مكتبة الجامعة، الشارقة.
- ليلى، عصماني. (2016). نظام التقاضي الالكتروني: آلية لإنجاح الخطط التنموية، *مجلة المفكر*، 11(1). 215 - 225.
- ماهر، بديار، ونذيرة، كيلاني. (2021). عوائق نظام التقاضي الالكتروني، *مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية*، عدد خاص، 37 – 47.
- مبروك، عاشور. (1999). *النظرية العامة لقانون القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة*، ط2. جامعة الإمارات.
- محمد، زيدان. (2021). التقاضي الالكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة: جائحة كورونا أنموذجاً، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية*، 58(2). 257 – 291.
- محمد، محمود مختار. (2021). نظام إدارة الدعوى المدنية: دراسة مقارنة بين القانون الإماراتي والفرنسي، الفكر الشرطي، *القيادة العامة لشرطة الشارقة*، 30(118). 271 – 225.
- محمود، أشرف جودة محمد. (2020). المحاكم الاليكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، *مجلة الشريعة والقانون*، 3(35). 15 – 130.
- محمود، سيد أحمد. (2022). *نحو الكترونية القضاء المدني الإماراتي*، مكتبة المستقبل، الشارقة.
- مروان، محمد أمين. (2020). التقاضي عن بعد أية ضمانات للمحاكمات العادلة في ضوء مسودة مشروع قانون الوسائط الالكترونية في الإجراءات القضائية، جامعة محمد الخامس، *مجلة منازعات الأعمال*، (59)، 151 - 163.
- منديل، أسعد فاضل. (2014). التقاضي عن بعد: دراسة قانونية، *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*، 7(21). 100 – 129، مسترجع من http://search.mandumah.com/record/697307
- هندي، أحمد. (2014). *التقاضي الالكتروني*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- هندي، أحمد. (2013). *قانون المرافعات المدنية والتجارية*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

- والي، فتحي. (1997). *نظرية البطلان في قانون المرافعات*، ط2. تحديث: أحمد ماهر زغلول، (بدون دار نشر).
- يونس، محمود مصطفى. (2022). *المرجع في قانون إجراءات التقاضي المدنية والتجارية*، دار مصر، القاهرة.

References (Arabic and English)

- Abdallah, J. (2018, November). *Lecture on the subject of the electronic court*, [Conference presentation]. The Third International Conference on Digital Transformation and Legal Knowledge, Lebanese University, Beirut.
- Abu Al-Wafa, A. (2007). *Civil and commercial pleadings*, University Press.
- Abu Al-Wafa, A. (2007). *The theory of judgments in the law of pleadings*, University Press.
- Al-Hamadi, N. (2023, February 23). *The system of case management* [Conference presentation]. Third International Justice Partners Forum: Judiciary and Advocacy: Digital Transformation, Case Management and Remote Litigation, Justice Academy, Abu Dhabi.
- Al-Marzouqi, M. & Shoukri, A. (Nov. 2017). *Introducing smart e-trial into the UAE judicial system*, www.altamimi.com. https://www.tamimi.com/law-update-articles/introducing-smart-e-trials-uae-judicial-system/
- Al-Mubarrad, M. Y. (1997). *Al-kamil fi al-lughah wa-al-adab* (3rd. ed., vol. 1), Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- Al-Qudah, M. A. (2004). *Civil procedure and judicial organization*, Dar Al-Thaqafa.
- Al-Ramamneh, I. (2023, April). The Jordanian legal system for the use of modern technology in criminal procedures. *An-Najah Journal for Research - B (Humanities)*, 37(4), 657-696. https://doi.org/10.35552/0247-037-004-004
- Al-Sarhan, A. B. (2013). *Civil procedure law*, University Bookshop.

- Al-Suwaidi, A. Bin Rosman, A. & Shehab, A. (Jul. 2021). Case management system and dispute resolution methods, *Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry*, 12(3). 1579 - 1593.
- Al-Tahiwi, M. A. O. (2022). *The civil judiciary system and the theory of jurisdiction* (2nd. Ed.). Al-Wafa Legal Bookshop.
- Amqran, B. M. (2013). Litigation procedures or procedures for obstructing litigation, *Revue Algerienne des Sciences Juridiques et Politiques*, 50(2). 39-58.
- Barakat, A. (2016). *Al-Waseet in explaining the civil and commercial procedure law*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Cohen, Zak (12/4/2018). *New technology is reshaping how identities are verified online*, https://www.paymenteye.com /2018/04/20/new-technology-is-reshaping-how-identities-are-verified-online (last accessed 26/8/2023).
- Freeman, E. (2005). Cyber courts and the future of justice. *Information systems security. 14*(1), 5-9. DOI: 10.1201/1086/45098.14.1.20050301/87266.2.
- Hindi, A. (2014). *Electronic litigation*, Dar El-Gamaa El-Gadida.
- Hindi, A. (2013). *Civil and commercial procedures* law, Dar El-Gamaa El-Gadida.
- *How does a network block sites on the web?* (n.d.). https://www.spamtitan.com/network-block-sites.
- Kandeel, M. A. (2018). *Al-Wajeez in judiciary and litigation* (4th ed.). University Bookshop.
- Kandeel, M. E. (2022). *guarantees in the use of telecommunications technology in litigation before UAE civil courts and its compliance with international standards*. International Journal for Court Administration, *13*(3). https://doi.org/10.36745/ijca.355.

- Khalil, A. (2022). *Al-Wajeez in the civil procedures law*, United Arab Emirates University Press.
- Khalil, H. & Awad, Y. (2021). *Litigation through electronic means between theory and practice*, Dar Al-Fikr wal-Kanoun.
- Layla, O. (2016). The electronic litigation system: A mechanism for the success of development plans, *Al-MuFakir Magazine*, 11(1), 215-225.
- Lee, J. (4/8/2017). *Compatibility issues can rise with operating system upgrades*, https://www.houstonchronicle.com/business/jaylee/article/Compatibility- issues-can-arise-with-operating-11734912.php (last accessed 26/8/2023).
- Mabrouk, A. (1999). *The general theory of judicial law in the United Arab Emirates* (2nd. ed.) United Arab Emirates University Press.
- Maher, B. & Nazira, K. (2021). Obstacles to the electronic litigation system, *Al-Basaer Journal for Legal and Economic Studies*, Special Issue, 37-47.
- Mahmoud, A. G. (2020). Electronic courts in the light of contemporary procedural reality, *Journal of Sharia and Law*, 35(3), 15-130.
- Mahmoud, S. A. (2022). *Towards the electronic UAE civil judiciary*, Future Bookshop.
- Mandeel, A. F. (2014). Remote litigation: A legal study, *Kufa Journal of Legal and Political Sciences*, 7(21), 100-129.
- Marwan, M. A. (2020). Remote litigation: Any guarantees for fair trials in light of the draft law on electronic media in judicial procedures, *Journal of Business Disputes*. 59, 151-162.
- Mohammed, Z. (2021). Electronic litigation is a modern procedural mechanism in the face of emergency circumstances: The Corona

pandemic as a model, *Algerian Journal of Legal and Political Sciences*, 58(2), 257-291.

- Mohammed, M. (2021). Civil case management system: A comparative study between Emirati and French law, *Al Fikr Al Shurti*, *30*(118), Sharjah Police General Headquarters, 271-225.
- Omar, N. I. (2011). *Al-Waseet in the civil and commercial procedures law*, Dar El-Gamaa El-Gadida.
- Qara, F. M. (n.d.). *Principles of sharia and legal trials in the United Arab Emirates*, Dubai Courts.
- Saad, I. N. (n.d.). *Private judicial law*. Munsha't El-Maarif.
- Salem, H. A. (2022, October). Constitutional elements for achieving judicial security, *Journal of Jurisprudence and Legal Research*, (39). 2853-2870.
- Sawy, A. (2000). *Al-Wasset in explaining the civil and commercial procedures law*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Tolson, S. & Mahmud, S. (9/10/2013). *The paperless trial*, www.fenwickelliott.com. https://www.fenwickelliott.com/ research-insight/ annual-review/2013/paperless-trial (last accessed 26/8/2023).
- Wali, F. (1997). *The theory of invalidity in the code of pleadings* (2nd ed.) (n.d.).
- Younis, M. M. (2022). *Al-marjea in the law of civil and commercial litigation procedures*, Dar Misr.
- UAE Ministry of Justice, www.moj.gov.ae
- Abu Dhabi Justice Department, www.adjd.gov.ae
- Dubai Courts, www.dc.gov.ae
- Enjaz website, https://enjaz.abudhabi
- UAE News Agency, http://wam.ae/

- Emarat Elyoum News, www.emaratalyoum.com
- Albayan News, www.albayan.ae
- Procedural guidance of e-justice in Saudi Arabia, www.moj.gov.sa